

الإجماع في أصول النحو معناه ومفهومه

د. جاد السيد دفع الله عبد اللطيف*

المستخلص

ذكر علماء النحو أن أدلة النحو الإجمالية؛ هي السماع والإجماع والقياس، ومنهم من أضاف استصحاب الحال . وأن الإجماع هو : الاتفاق على الأمر إذا اتفقوا عليه. وأنه في الاصطلاح : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة . ويقول العلماء أن إجماع العرب حجة.

والإجماع أصل من أصول الفقه. وتمتتع مخالفة جميع العرب والنحويين عند سيبويه، واستند حكم إجماع النحاة علي أصول الفقه.

تري لماذا؟ لأن أحكام الفقه وأصوله أحكام جامعة مانعة ومحكمة، لذا رأى النحاة، لنحوهم هذا الإحكام والدقة، فالتمسوها لقياس أصول نحوهم .. فجاء نحوهم دقيقاً ومانعاً وجامعاً كأصول الفقه.

تناول ذلك النحاة الأوائل وألفوا في هذا العلم ، فمنذ سيبويه وأستاذه الخليل حتى ابن السراج الذي يعتبر المقدمة المباشرة لهذا العلم، ثم توالى التأليف مروراً بابن جني ، فمنهم من تأثر بالفقه وأصوله وعلم الكلام . لم يكتب علماء النحو في الإجماع لوحده ، ولكنهم كتبوا فيه ضمن أدلة النحو الإجمالية، فهذه محاولة للتعريف بهذا الدليل لوحده، انتهج الباحث في ذلك المنهج الوصفي التاريخي . فالإجماع حجة عند جميع العرب ومخالفته من باب الشذوذ.

* أستاذ مشارك – جامعة القرآن الكريم.

Abstract

Unanimity

The grammar scholars said that the general syntax evidences are:

Listening unanimity and comparison, some of them added: accompanying the situation. The unanimity is the agreement upon something if they agree to it , and it is in terminology: is agreement of grammarians of Al-Bisra and Al – Kofa. The scholars of grammar say that unanimity is an argument.

Unanimity is one of Islamic jurisprudence's sources. The disagreement of the whole Arabs and grammarians is forbidden. The rule and unanimity of grammar scholars, is based on the origins of jurisprudence and its sources are comprehensive, preventive, and solid and the grammarians saw that for their grammar ... therefore their grammar comes solid and preventive as the jurisprudences origins ...

The earlier grammarians considered this and they wrote books starting from sibawah and his teacher al-khalil till ibn jinni some of them were affected by jurisprudence and its sources and theology and some of them tried to refine grammar from jurisprudence and its sources and theology.

The grammar scholars didn't write on unanimity only but they also wrote on unanimity with regard to the whole grammatical evidences and this attempt to define only this evidences and I followed for that the descriptive historical methodology.

Unanimity is an argument according to all Arabs and its violation is a way to abnormality

The researcher

مقدمة:

الإجماع أصل من أصول النحو كما كان أصلاً من أصول الفقه، وهذا المصطلح أصيل في علم أصول النحو. والمراد به: اتفاق النحاة على امر مادون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه.

أهمية الموضوع:

- معرفة النحاة الأوائل عندما قعدوا القواعد لهذه اللغة هل أخذوا بالإجماع أم لا؟

- وهل كان إجماع العرب حجة لهؤلاء العرب المقعدين للقواعد أم لا ؟

أهداف البحث:

- معرفة الإجماع ماهيته وحجبيته.
- معرفة هل الاتفاق حاصل بينهم أم لا ؟
- معرفة أن الإجماع أدى إلي ظهور المدارس النحوية.

منهج البحث:

الوصفي الاستقرائي.

الدراسات السابقة:

- الاقتراح في أصول النحو. السيوطي
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه - لخديجة الحديثي
- النحو العربي: أصوله وأسس وقضايا وكتبه. لمحمد إبراهيم عباده
- القياس في النحو، لمني الياس
- الايضاح في علل النحو. للزجاجي
- الخصائص لابن جني

المشاكل والصعوبات:

لايخلو أي بحث من صعوبات ومشاكل ، فالمصادر والمراجع لكل بحث يصعب الحصول عليها ولا يجد الباحث الزمن الذي يكتب فيه لكثرة المشاغل، ولكن هكذا طريق العلم والعلماء لا يخلو من أشواك...

هيكل البحث:

قسمت الإجماع إلي خمسة مباحث، وهي:

المبحث الأول: معنى الإجماع لغة وإصطلاحاً فيه.

1/ معنى الإجماع في اللغة.

2/ معنى الإجماع في الإصطلاح.

3/ معنى الإجماع عند العلماء.

المبحث الثاني: المسائل التي استدل فيها البصريون بالإجماع.

المبحث الثالث: استدلال الكوفيين بالإجماع.

المبحث الرابع: مخالفة الإجماع واحتلاف النحاة.

المبحث الخامس: استدلال سيبويه بالإجماع.

المبحث الأول

معنى الإجماع وأقوال الفقهاء فيه

1/ معنى الإجماع في اللغة:

يظهر التوجيه إلى هذا الدليل من أدلة النحو عند القدامى، وهو مانقف عليه في أحد الأصول النحوية لدى ابن الأنباري، الذي أقر هذا الدليل وليس كما ذكر السيوطي بأنه (أي ابن الأنباري): لم يذكر الإجماع فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية⁽¹⁾ ونحن نجده يقرّ ويذكر دليل الإجماع في معرض حديثه عن أول واضع قواعد النحو وأصوله: " أول من وضع قواعد أصوله ونبه علي فروعه وفصوله ذلك الحبر العظيم علي بن أبي طالب كان ذلك كافياً فإنه إن كان في قوله واحد من الصحافة حجة في قول لأشرف الأمة، فما ظنك ذلك الحبر العظيم علي بن أبي طالب، والرسول صلوات الله عليه يقول في حقه " أنا مدينة العلم وعليّ بابها"⁽²⁾

ويقول في حقه: " اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار"⁽³⁾، كيف وقد تلتقت الأمة منه ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره.⁽⁴⁾ ثم قال: " فكان إجماعاً "⁽⁵⁾ فالإجماع أصل من أصول النحو، كما كان أصل من أصول الفقه، وهذا المصطلح أصيل في علم أصول النحو. ورد ذكره بصورة بسيطة عند ابن السراج: الإجماع وبكيفية مركبة: اجتماع النحويين⁽⁶⁾ وذلك بن جني في صورته

¹ / الإقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، ط1 1979 م. ص 28.

² / الإعراب في جدل الأعراب، ولمع الأدلة في اصول النحو، قدم له وعنى بتحقيقه سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت، ط1، 1971، 1، 1972م، ص 97.

³ /مسند الترمذي باب مناقب علي، ص 298/2

⁴ / الإقتراح في علم النحو للسيوطي ص 28.

⁵ / المصدر نفسه ص 28.

⁶ / أصول النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 1988 م 173/1.

البسيطة " فم جاز خلاف الإجماع الواقع فيه" باب الاحتجاج بقول المخالف⁽¹⁾.
وأورده مركباً: إجماع الجماعة، وإجماع الناس، وإجماع أهل العربية " ⁽²⁾
2/الإجماع اصطلاحاً :

الإجماع هو الإتفاق والمراد به: اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الإتفاق المجمع عليه وهو نوعان:⁽³⁾

1/ إجماع مطلق: وهو الاتفاق الحاصل في المسائل ابدئية وفي الأمور الأساسية والحقائق الثابتة التي لا تستدعي الرأي نحو: الاسم قسم من أقسام الكلمة، وكانقسام الزمن إلى: ماضي ومضارع وأمر. ومثل نصب الفضلة، ودلالة الثلاثة فما فوقها على الجمع.

2/ إجماع على مسائل يتحكم المقام في تغييرها: مثل: علامة الضمير المتصل بالمنفصل بأنها علاقة توكيد كقولك: جئت أنت، فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للضمير الأول، ويجوز إعرابها بدلاً . وكإعمال (ليت) أو إهمال عملها بالجواز إذا اتصلت بها (ما) (ليتما) فقول: ليتما المصادر النحوية متوفرة. أكثر وليتما المصادر النحوية متوفرة⁽⁴⁾

يطلق الإجماع على معنيين:

الأول: العزم والتصميم على الأمر، ومن هذا قول الله تعالى: ((تثبّت))⁽⁵⁾ أي: وادعوا شركاءكم، وأجمع الأمر: إذا عزم عليه.⁽⁶⁾ والفرق بين المعنيين أن الإجماع

¹ / الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربية، القاهرة 1371هـ - 1953 م 191/1 و2/379 و3/284.

² / المصدر نفسه، ص 95/1 و191/1 و190/1.

³ / في أصول النحو العربي، السعيد شنوفا، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

⁴ /معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، قصر الكتاب البلدي، دار الثقافة، الجزائر ص 49؟

⁵ / الآية 71 سورة يونس.

⁶ /مختار الصحاح، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، دائرة المهام في مكتبة لبنان، بيروت، 1995 م مادة جمع.

الإجماع بالمعنى الأول يتصور حدوثه من الواحد، وبالمعنى الثاني لا يتصور إلا من اثنين فأكثر. (1)

معنى الإجماع عند علماء العربية:

أما الإجماع عند علماء العربية، فهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة، وقد تكلم علماء العربية عليه ووضحوا شروط الاحتجاج به، وكان أكثرهم تفصيلاً فيه ابن جني الذي عقد في كتابه " الخصائص فصلاً في القول على إجماع أهل العربية حتى يكون حجة، قال فيه: " اعلم أن إجماع أهل البلدين حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص والمقتبس على النصوص، فإن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك لأنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يمنعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: " أمتي لا تجتمع على ضلالة " (2) إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة طريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره " (3) أما إجماع العرب من غير النحويين على شيء فقد تحدث عنه السيوطي، واعتبره حجة أن أمكن الوقوف عليه، ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه، كما قال ابن مالك: " استدل علي جواز توسط خبر (ما) " .

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ
وأورد المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب. وفي جانب آخر فالفرزدق كان له أعداء من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بذلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من

¹/الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م، ص 431.

²/ الحديث سنن ابن ماجه، رقم الحديث 3950 طبعة دار الحديث القاهرة

³/ الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م، ص 431.

ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أزداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله⁽¹⁾

المبحث الثاني

المسائل التي استدلت بها البصريون بالإجماع

وقد استدلت به النحاة في مواضع كثيرة سواء في إثبات الحكم النحوي أم الرد على مخالفهم في الآراء النحوية.⁽²⁾

ومن المسائل التي استدلت بها البصريون بالإجماع: ذهابهم إلي كون فعل الأمر مبنياً . وقد نقل احتجاجهم هذا ابن الأنباري، يقول: "من البصريين من تمسك بأن قال: الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على ما كان على وزن "فعال" من أسماء الأفعال كـ "نزال" و "تراك" و "مناع" و "لغاء" و "حذار" ونظار" مبني لأنه ناب عن "منع" و "تعاء" ناب عن "انع" و "حذار" ناب عن حذر" ونظار" ناب عن "انظر" فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بني ما ناب منابه⁽³⁾. ومنها: "استدلّاهم على أن "متي" لا تنصب الفعل المضارع بنفسها وإنما بتقدير "أن" بالإجماع فقالوا: "إنما قلنا: أ الناصب للفعل "أن" المقدره طون "حتي" إنا أجمعنا على أن "حتي" من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، لان عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أن" وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر"⁽⁴⁾ واستدلوا على أن "أيهم" مبنية عندما

¹ / الإقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ط2، حيدر أباد الركن 1359 هـ ص 37.

² / الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، ص 433.

³ / الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد ط4 القاهرة، 1932م، 535/2.

⁴ / المصدر السابق 598/2، 488/9 - 491.

يحذف صدر صلتها بأن بناءه لحذف المبتدأ الذي هو صدر الصلة بالإجماع علي إعراب يغاير هذه الصورة فقالوا: " والذي يدل علي صحة هذا التقليل وأنه إنما بنوها لحذف في المبتدأ: أن أجمعنا على أنه إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها ¹"

المبحث الثالث

إستدلال الكوفيين بالإجماع

ولم يكن موقف الكوفيين من الإجماع ليختلف عن موقف البصريين منه فقد استفادوا منه واعتمدوا عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية، فاستدلوا بمسائل ورد الإجماع فيها وقاسوا على هذه المسائل لإثبات مسائل أخرى وأحكام مشابهة لما ورد الإجماع بإثباته فمن أصله ذلك ⁽²⁾.

استدلوا به كذلك في الرد على البصريين الذين أجازوا مجيء (كي) حرف جر مع دخول (اللام) عليها وهي حرف جر، واستدلواهم على جواز ذلك بقول الشاعر:

فلا والله لا يلفي لما بي *** ولا للما بهم أبداً دواء

حيث دخلت (اللام) وهي حرف جر على (اللام) الجارة الداخلة على (ما) فقالوا بأن هذا البيت شاذ، وبأن الإجماع واقع على أن الشاذ لا يعرج عليه ولا يؤخذ به. ⁽³⁾

المبحث الرابع

مخالفة الإجماع واختلاف النحاة

وأما مخالفة الإجماع الواقع من النحاة، فقد اختلف في جوازها فأجازها بعضهم ومنعها آخرون. وكان ابن جني من المجيزين بشرط ألا يخالف القائل بها

¹/الانفاص في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 714/2.

²/الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديفي، ص 434.

³/المصدر السابق، 571-570/2.

النصوص ولا المقيس على المنصوص، كما تبين لنا ذلك من النص الذي قدمنا من الخصائص ومن قوله بعد النص المتقدم.⁽¹⁾

إلا أننا مع هذا الذي وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل وإعجازاً على كلاك... ولا يخلد إلى ساغ خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره فإذا هو حذا على هذا المثال ويأشر بإنعام تصفحه الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به ولا غاض من السلف - يرحمهم الله - في شيء منه فإنه إذا فعل ذلك سد رأيه، وشيع خاطره، وكان مئنة ومن التوفيق مضنة، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أمر من قولهم: ما ترك الأول للأخر شيئاً "وقال أبو عثمان المازني: وإذا قال العالم قولاً متقدماً فالمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه ما وجد إلي ذلك سبيلاً.⁽²⁾

ومن أمثلة ما أجاز ابن جني فيه مخالفة الإجماع ما أجازوه في قول العرب: (هذا جُحْرٌ ضِبٌّ خربٍ)، ويقول "فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلي آخر هذا الوقت ما رأيته أنا من قولهم: "هذا جُحْرٌ ضِبٌّ خربٍ" فهذا يتناوله وله آخر عن أول وتالٍ عن ماضي على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه لا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه. وأما أنا عندي إن القرآن مثل هذا الوضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه علي حذف المضاف لا غيره، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل⁽³⁾.

وتلخيص هذا أن أصله: "جُحْرٌ ضِبٌّ خربٍ جحره" فيجري (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للحجر كما تقول: "مررت برجل قائم أبوه" فتجري

¹ / الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديفي، ص 434.

² / الخصائص لأبن جني، 190/1-191.

³ / الخصائص لأبن جني، 191/1-192.

(قائماً) وصفاً على (رجل) وان القيام للأب "للرجل، لما ضمن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف (الجر) المضاف إلي (الهاء) وأقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت به، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضرب) - وإن كان الخراب للجر لا للضرب - على تقدير حذف المضاف على ما رأينا، وقلت الآية تخلو من حذف المضاف، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع" (1). ومما تبين منه أن ابن جني يجيز مخالفة الإجماع الواقع والاحتجاج لقول هذا المخالف قوله في باب (الاحتجاج يقول المخالف): "أعلم أن هذا على ما في ظاهره - صحيح مستقيم، وذلك أن ينبغ من أصحابه نابغ فينشيء خلافاً على أهل مذهبه فإذا سمع خصمه وأجلب عليه قال: "هذا لا يقوله أحد من الفريقين، فيخرجه مخرج التقيح له والتشنيع عليه. وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها. لأحد ما يحتج عليه أن يقال له: إجازة ذلك مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً معناه، فإذا كانت إجازة مذهباً للكافة من البلدين وجب عليه. يا أبا العباس. أن تنفر عن خلافة وتستوحش منه ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه" (2). ثم يحتج ابن جني لأبي العباس مؤيداً مخالفته لإجماع أصحابه فيقول بعد هذا "ولعمري إن هذا ليس بموقع قطع على الخصم إلا أن فيه تشنيعاً عليه وإهابة إلي تركه، وإضافة بعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه، وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع. ففس على ما ترى فإنني إنما أصنع من كل شيء مثلاً موجداً" (3). وممن استدل بالإجماع واحتج به أبو البقاء

¹ / الخصائص لأبن جني، 1/191-192.

² /المصدر السابق 1/188-189.

³ / الخصائص لأبن جني، 1/188-189.

العسكري، الذي رأى جواز مخالفة الإجماع المسكوت عليه مما لم يمنع القائلون به من أحداً ث قول غيره مخالف له، ويدلنا على قوله هذا ما نقله السيوطي عنه من حديثه في كتابه (التبيين) عن قولهم في الشعر: (لولاي) و (لولا) حيث قال معظم البصريين: (الباء) و (الكاف) في موضع جر، وقال الأخفش والكوفيون في موضع رفع قال أبو البقاء: " وعندي أنه يمكن أمران آخران:⁽¹⁾

1/ أحدهما: ألا يكون الضمير موضع لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

2/ ويمكن أن يقال: موضعه نصب لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: (عشرين درهما) لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو شبه بالمفعول، حيث كان فضلة، وكذلك قولهم: (لي ملؤه عسلاً) فهذا منصوب ليس له ناصب على التحقيق. ومثل ذلك ممكن في: " لولاي" وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر النصب. فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع إذ الإجماع منحصر في قولين، إما الرفع وإما الجر / والقول بحكم آخر خلاف الإجماع وخلاف الإجماع مردود.

فالجواب عنه من وجهين:

الأول: إن هذا إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع، هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً .
والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم أحداث قول ثالث هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة وقد صح مثل ذلك من النحويين على الخصوص أبو على فإن له مسائل كثيرة قد

¹/الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديفي، ص 437.

سبق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكماً آخر منها: أن لفظة (كل) لا يدخلها الألف واللام في أقوال... وجوزوا فيها ذلك. وقد أفردها بمسألة في الحلبيات، واستدل على ذلك بالقياس فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلي مذهب ثالث لوجود الدليل عليه⁽¹⁾ وأما الذين منعوا مخالفة الإجماع فيمثلهم أبو البركات ابن الأنباري، الذي استدل بالإجماع كثيراً في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنو عليها أحكاماً مخالفة لما أجمع عليه النحاة، واعتبر المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد والخطأ، أورد بعض الأحكام والآراء قياساً على مواضع ورد الإجماع بامتناعها⁽²⁾. فمن أمثلة استدلاله بالإجماع في الرد على المخالفين رده علي الخليل في ذهابه الي أن (أيهم) في قولنا: " لأضرين أيهم أفضل " مرفوع بالإبتداء وأن "أفضل " خبره، وجعله "أيهم " استفهاماً يحمله على الحكاية بعد قول مقدر إذ التقدير عنده في هذا المثال: " لأضرين الذي يقال له: أيهم أفضل "⁽³⁾ يقول ابن الأنباري راداً على مذهب الخليل هذا: " وأما ما ذهب إليه الخليل من الحكاية.. فبعيد في اختيار الكلام وإنما يجوز في الشعر ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال: " اضرب الفاسق الخبيث " بالرفع. أي: " اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث "، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع"⁽⁴⁾

ومثل هذا قوله مستدلاً بالإجماع في الرد على مذهب الكوفيين في " إياه " و(إياك " وقولهم بأن الهاء " و"الكاف" وفروعهما هي الضمائر: " وأما استدلالهم على أن "إيا" عماد براق التنثية والجمع لما بعدها فيبطل " أنت " فإننا أجمعنا علي أن الضمير منه " أن " والتنبيه والجمع يلحقان ما بعده وهو " التاء"، ولا خلاف أن "

¹/الاقتراع في اصول النحو للسيوطي، ص 26-37.

²/الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، ص 438.

³/المرجع السابق، ص 438.

⁴/الاختلاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، ص 729/2.

أن " ليس عماداً " للتاء " وإن " التاء " ليست هي الضمير فكذلك هاهنا⁽¹⁾ فالمخالفة للإجماع عنده غير جائزه، وقول المخالف فاسد ويتضح ذلك من رده على المازني مذهبه في أن جواب الشرط مبني على الوقف. ويقول في أثناء حديثه عن عامل الجزم في جواب الشرط: " فأما من ذهب إلي أنه مبني على الوقف. فقال: لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم وجواب الشرط لا يقع موقع القسم /لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنياً على أصله فكذلك فعل الشرط "⁽²⁾

وهذا القول ليس بمعتمد به عن البصريين لظهور فساده، لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكن ينبغي ألا يكون الفعل معرباً بعد " أن " و"كي" و"إذا" وكذلك أيضاً بعد" لما " و"لام الأمر" في النهي لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنياً ، لأنه لم يقع موقع الاسم، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع علي أنه معرب، وأنه منصوب بدخول النواصب، ومجزوم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه "⁽³⁾

ورد عليهم مذهبهم في أن "سيّد" و"ميت" ونحوهما وزنهما (فعل) مستدلاً بالإجماع المخالف لهم على فساد مذهبهم هذا. يقول: إذا حذفنا "الألف" و عوضنا " الياء" مكانها لئلا يلتبس "فعل" (فعل) " قلنا: هذا أيضاً باطل، لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز في التخفيف فيقال: (سيّد " و"ميت" و(هين) لأنه يؤدي إلى الالتباس فلما جاز ذلك فيه الإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه "⁽⁴⁾ ويرى أنه وقع الإجماع على امتناع شيء في حال الاختيار يسقط الاحتجاج به على الاضطرار لأنه مخالف لما أجمعوا عليه. ويرد على الكوفيين في تجويزهم

¹/ المصدر السابق، 701/2.

²الأنصاف في مسائل الخلاف، المصدر السابق 609/2 و 609-602.

³/المصدر السابق ص 609.

⁴/المصدر السابق، نفسه 803-802/2.

الفعل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، فيقول "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشده فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به...والذي يدل على صحته هذا إنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام. وأما قراءة من قرأ من القراء ((لَيْ كُتُّوْ))⁽¹⁾ فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها لأنكم لا تقولون بموجبها لأن الإجماع واقع على اختناص الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظر لم يجز أن تجعل حجة في النقيض. والبصرويون يذهبون إلي وهي هذه القراءات وهم القارئ إذا لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام. وفي وقوع الإجماع على خلافة دليل على وهي القراءة"⁽²⁾ والقول المؤدي إلي مخالفة الإجماع يجب ان يكون فاسداً في رأيه، ويتضح هذا من رده علي الكوفيين ذهابهم إلي أن رفع الفعل المضارع في قولنا: "يقوم زيد" بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة. فيقول: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين " وأما قولهم: أنه يرتفع بتعرية العوامل الناصبة والجازمة قلنا: هذا فاسد وذلك وذلك لأنه يؤدي إلي أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول. وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلي خلاف الإجماع وجب أن وجب أن يكون فاسداً " ⁽³⁾

¹ / الآية 137 سورة الأنعام

² / الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبن الأنباري، 436/2-437.

³ / المصدر السابق 553-550/2.

وقد يعتبر الرأي مخالفاً للإجماع، إلا أنه لا يوضح سبب فساده أو صحته غير أن ما تدل عليه عبارته فساد الرأي المخالف، مثال ذلك ما اتضح من رده على الزجاج مذهبه في إعراب المثني والجمع على حده فيقولك أو حكى عن أبي إسحاق أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع⁽¹⁾ وليست مخالفة النحاة على المسائل النحوية وحدها هي فاسدة والممتنعة في رأيه. إنما يرى أن مخالفة إجماع الرواة على رواية ما مع اطلاعهم وعلمهم دليل على فساد الرواية المخالفة. وقد اتضح رأيه هذا من رده على الكوفيين ذهابهم إلي أن " كما " تجيء بمعنى: "كيما" وينصب بعدها الفعل المضارع محتجين برواية المفضل الضبي لقول عدي بن زيد العبادي: أسمع حديثاً كما يوماً تحدثه *** عن ظهر غيب إذا ما سائل سألاً

بنصب (حدثه) بعد "كما" لأنها عندهم بمعنى " كيما" فأجازوا استناداً إلي هذه الرواية في هذا البيت جواز نصب المضارع بعدها. يقول ابن الأنباري راداً عليهم: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين... وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً تحدثه) بالرفع... ولم يرويه أحد (كما يوماً تحدثه) بالنصب إلا المفضل الضبي وحده فإنه كان يرويه منصوباً. وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه والمخالف أقوم منه بعلم العربية).⁽²⁾

المبحث الخامس

استدلال سيبويه بالإجماع

هذه نظرة في الأصل الثالث الذي الإجماع بينا فيه آراء النحاة- غير سيبويه - منه وممن خالفه ويكون هذا الأصل غير واضح المعالم في كتاب موقفه من نكتفي

¹ / الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبن الأنباري، 23/1.
² / الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري، 592-590/2.

ببيان ما استطعنا العثور عليه مما يمكن أن نبين منه صورة تقريبية موقفه من الإجماع، وأما سبب عدم تبيينه في الكتاب - كما نرى، فهو عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء قد ظهرت بصورة واضحة علي النحو نراه بعد زمنه حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله، وتبينت أدلة النحاة وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وابن حيان ومن جاء بعدهم.⁽¹⁾ وقد ذكر سيبويه في كتابه الإجماع وصرح به سواء أكان إجماع العرب أو إجماع النحويين - وعبر عنه بعبارات مختلفة منها لفظة: اجمع أو مجمعون أو نحوهما ومنها تعبيره بـ(كل) أو (كل النحاة) أو نحوها⁽²⁾. فمما عبر عنه بلفظة الإجماع الصريحة قوله في باب (مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه) (والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد وذلك نحو: رددت) و(وددت) و(اجتررت)... فإذا تحرك الحرف الأخير فالعرب مجمعون علي الإدغام)⁽³⁾ وقوله في باب (الشيئين الذين ضم أحدهما إلي الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد (عريضور) و(عنتريس): نقول " أنت تاتينا كل صباح مساء) ليس إلا. ووجعل لفظين في ذلك الموضع كلفظ (خمسة عشر) ولم يبين ذلك في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نتق بعلمه ورواياته عن العرب ولا أعلمه إلا قول الخليل⁽⁴⁾. ومما عبر عنه بأنه لغة كل العرب قوله: " وأما (أمام) فكل العرب تذكره أخبرنا بذلك يونس⁽⁵⁾. ومما عبر فيه عما أجمع عليه بأنه لغة كل العرب أو نحو ذلك: ما جاء في (باب النداء) من قوله: " فأما الفرد إذا كان منادى

¹ / الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، ص 441.

² / المرجع السابق ص 441.

³ / الكتاب لأبي بشر محمد بن عثمان بن قنبر المشهور بسبويه، طبعة بولاق الأولى، القاهرة، 1361 هـ مطبعة دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون، 1385 هـ 1966م، 2/158.

⁴ / المصدر السابق، 2/53-54.

⁵ / الكتاب لأبي بشر محمد بن عثمان بن قنبر المشهور بسبويه، طبعة بولاق الأولى، القاهرة، 1361 هـ مطبعة دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون، 1385 هـ 1966م، 2/53-54.

فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: (حوب) وما أشبهه.⁽¹⁾ وقد لا يذكر لفظة تدل علي الإجماع إنما يفهم من العبارة كما في قوله في باب (تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة): " وذلك (ذا) و (ذي) و (تا) و (ألا) و (ألاء) وتقديرها: (ألاع) هذه الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها بمنزلة الأصوات نحو: (غاق) و(حاء) ومنهم من يقول: (غاق) وأشباهاها. فإذا صار اسما عمل فيه ماعمل ب (ألا) لأنك قد حولته إلي تلك الحال كما حولت (لا). وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء "⁽²⁾ وقد يكتفي بأن يقول (وهو قول العرب) معبراً عن إجماعهم، مثال قوله " وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة، فإنك تصيرها بين وبين وذلك قولك: (هذا درهم أختك)، و(من عند أمك) وهو قول العرب وقول الخليل "⁽³⁾ أو يقول (وليس أحد من العرب إلا يقول ذلك)مثاله قوله: " فأما (النبي) فإن العرب قد اختلفت فيه فمن قال: (النبا)، قال: (كان مسيلمة نبيئ سوء) تقديرها (نبيع)... ومن قال (أنبيا ء)، قال: (نبي سوء)... وأما (النبوة)فلو حقرتها لهمزت، وذلك قولك: (نبوته بنبيئة سوء) ؛ لأن تكسير (النبوة) على القياس عندنا، لأن هذا الباب لا يلزمه البديل وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: " تنبأ مسيلمة"، وإنما هو من (أنبأت)⁽⁴⁾. وقد يوضح إجماعهم بذكره أنهم لا يختلفون في الشيء من ذلك قوله: " ولا يختلف النحويون في نصب": (التنب) إذا قلت: " ويح له وتبأ له " ⁽⁵⁾. ومثله قوله مبيناً إجماع على تخفيف إحدى الهمزتين إذا أجمعنا من كلمتين: " واعلم إن الهمزتين

¹ / المصدر السابق، ص 304/1.

² / المصدر السابق، ص 42/2/1.

³ / المصدر السابق، ص 164/2/1.

⁴ / المصدر السابق، ص 126/1.

⁵ /الكتاب لأبي بشر محمد بن عثمان بن قنير المشهور بسبويه، طبعة بولاق الأولى القاهرة 1361 هـ مطبعة دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون 1385 هـ 1966م 168/2.

إذا التقنا وكانت كل واحدة منها من كلمة فإن أهل التحقيق يخفون إحداهما ويستقلون تحقيقهما مما لما ذكرت لك، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً⁽¹⁾ أن يؤكد الإجماع بعدم علمه بأن أحداً يقول خلافه، مثال ذلك قوله في باب (الإضافة إلى ما ذهب فأوه من بنات الحرفين): "وذلك (عدة) و(زنة) فإذا أضفت قلت: (عديّ) و(زنيّ) ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من يائي الإضافة لأنها لو أظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التعبير لوقوع الياء عليها... فإن قلت أضع (الفاء) في آخر الحرف لم يجز ولو جاز ذا لجاز أن تضع (الواو) و(الياء) إذا كانت لاماً في أول الكلمة إذا صغرت، ألا تراهم جاءوا بكل شيء من هذا في التحقير على أصله وكذا قول يونس ولانعلن أمراً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك⁽²⁾. وقد استدل سيبويه بإجماع العرب على التعلم بشيء علي عدم جواز خلافه كما يتضح من قوله في باب (ما يكون فيه هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فعلاً: "وأعلم أن ما كان فعلاً لا يتغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك (حسبت زيدا خيراً منك) و(كان عبد الله هو الظريف) قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْوَعْدَ الْحَقَّ ذِكْرًا لِمَنْ يَنْهَىٰ عَنْ ظُلْمٍ ۗ وَهُوَ يَتَذَكَّرُ لِنَفْسِهِ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَقُّ لَمَّا كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ﴾ (سورة الأعراف: 185). وقد زعم ناس أن (هو) هنا صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: (مررت بعبد الله هو نفسه) و(هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب، لأنه ليس من مواضعها عندهم ويدخل عليهم، (إن كان زيداً لهو الظريف) و(إن كان لنحن الصالحين) فالعرب

¹ / المصدر السابق، 85/2.

² / المصدر السابق، 167/2.

³ / الآية 6 سورة سبأ.

تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام، لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فيقول: (إن كان زيداً الظريف عاقلاً) .ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة اللام⁽¹⁾ . ولم يكن يجيز مخالفة ما أجمع النحاة على القول به أو ما أجمعت العرب على النطق به، لان النطق بما يخالف ما أجمعت العرب على النطق به أو القائل بما لم يقله النحاة قائل ما لا يقوله أحد. وقد اتضح لنا هذا من قوله: " إنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه كما أن بيان الثلاثة صنف لا زيادة فيه. وأما (سفرجل) فمن بنات الخمسة وهو صنف من الكلام وهو الثالث وقصته كقصه (جعفر). فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة. فمن زعم أن (الراء) في (جعفر) زائدة أو (الفاء) فهو ينبغي له أن يقول: إنه (فعلر) أو (فعل) وينبغي له أن يقول في (غفلق): (فغلق)، وأن جعل الأولى زائدة أن يقول: (غفعل)، لأنه يجعلهن كحروف الزوائد كما تقول: (افعل) و(فوعل) و(فعول) و(فعلن) كذلك نقول هذا لأنه لا بد لك من ان تجعل (فرزدق) زائدين فيقول: (فعلدق). فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد وقال ما لا يقوله أحد. وينبغي له أن يجعل الأولين زائدين لئن يكون عنده (فرفعل) وأن جعل الحرفين الزائدين (الزاي والذال) قال: (فرعذل). فهذا قبيح لا يقوله أحد⁽²⁾ والمخالفة - عنده - لما تكلم به جميع العرب قبحة أيضاً وإن جازت قياساً وقياس النحويين ما لم يتكلم به العرب مستنكره ممتنع. صرح بهذا في باب (إظهار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل)، فقال: (أعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع (إيا) موقعها في قولك: (أعطانيه) و(أعطانيك) هكذا إذا بدا المتكلم بنفسه فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبح العرب

¹ / الكتاب لأبي بشر محمد بن عثمان بن قنبر المشهور بسبيويه، طبعة بولاق الأولى القاهرة 1361 هـ مطبعة دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون 1385 هـ 1966 م 395/1.
² / المصدر السابق، 354/2.

كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب. ولكن نقول: (أعطاك إياي) و(أعطاه وإياي) فهذا كلام العرب. وجعلوا (إيا) تقع هذا الموقع إذا قبح هذا عندهم كما قالوا: (إياك رأيت) و(إياي رأيت)، إذ لم يجز (ني رأيت) ولا (ك رأيت).⁽¹⁾ فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً بدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب التي لاتقع موقعها (أيا)... فإن بدأت بالغائب فقلت: (أعطاهوك) فهو في القبح وأنه لايجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت: (قد أعطاه إياك). وأما قول النحويين: (قد أعطاهوك) و(أعطاهوني)،فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه وقياس هذا لم تكلم به كان هيناً " ⁽²⁾ وتمتنع مخالفة جميع العرب والنحويين عند سيبويه الذي يقول في باب (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجري صفته التي خلصت له): " وإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء) ففرق بينه وبين المنون. قيل له: الست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتتوين وغير التتويين سواء إذا أردت بأسقاط التتوين معني التتوين نحو قولك: (مررت برجل ملازم أباك) و (مررت برجل ملازم أبيك، وملازمك) فإنه لا يجد بدأً من أن يقول: (نعم) ولا خالف جميع العرب والنحويين " ⁽³⁾ هذه معظم الإشارات التي ورد فيها الإجماع بلفظه أو بلفظ آخر كان المقصود به أو المفهوم منه الإجماع أو مخالفة الإجماع استطعت العثور عليها في كتاب سيبويه، وحاولت أن أحرص من خلالها موقف سيبويه من الإجماع سواء أكان إجماع النحاة أم إجماع العرب. وموقفه ممن خالف هذا الإجماع على قدر ما تبين لي من هذه

¹ / الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجه الحديثي، ص 444-445.

² / المصدر السابق 383-384.

³ / المصدر السابق 226-227.

النصوص. وبصورة ظننت أنها أقرب إلي ما قصده سيبويه بعبارته في هذه المواضع.

خاتمة

لاشك أن العلماء قد تعبوا تعباً شديداً في تقعيد هذه اللغة ووضع قواعدها، علماً بأنهم جمعوا هذه اللغة من الأمصار والبوادي ليسجلوا كل وصغيره وكبيرة، وعليها وعلى نمطها تقعد القواعد، فمتى وحدوا تلك الأمصار والبوادي اتفقت على شيء سجلوه وجعلوه ملزماً لهم ثم من بعد ذلك اختلف النحاة فيما بينهم، فكان اختلافهم أن وجدت المدارس النحوية المختلفة وصار لكل مدرسة أسسها ونظمها الذي تسير عليه...

جعل العلماء إجماعهم على شيء معين حجة، ولأن الإجماع أصل من أصول الفقه، فخرج الفقه محكماً كذلك أراد النحاة أن يخرج نحوهم محكماً فكان أصلاً مكن أصول النحو...

هذا هو تراثنا وإرثنا العربي لنجعله نبراساً وهداياً لنا، ونبصره لأبنائنا وبناتنا فينشئوا على معرفه ودرايه بتراثهم وإرثهم اللغوي الثر، فلغتهم هذه لغة محفوظة باقية بقاء الإنسان على سطح هذه البسيطة إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها... فاهتمامنا بهذا التراث وتبصيره للأبناء والبنات يصير جزءاً من حياتنا نشرحه لهم بطريقة بسيطة ونحلّ العقد التي فيه...

نتائج:

- إجماع العرب في تقعيد قواعد النحو ملزم للجميع.
- جمع العلماء وسجلوا هذه اللغة وظواهر في البوادي مظنة سلامة اللغة واستعمالها الصحيح.
- مخالفة ما أجمع عليه العرب في تقعيد القواعد خروج عليها في سنن هذه اللغة.

توصيات:

- تدريس القواعد والأصول في مدارسنا وجامعاتنا لطلابنا حتي ينشأوا على حب هذا التراث.
- أن نسمع من إذاعاتنا المرئية والمسموعة كلاماً فصيحاً يغتدى به طلابنا.
- ندرب طلابنا على الأداء السليم لهذه اللغة.

المصادر والمراجع

1. أصول النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 1988م
2. الإغراب في جدل الأعراب، ولمع لأدلة في أصول النحو، قدم له وعنى بتحقيقه سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت، ط1، 1971، 1، 1972م
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد ط4 القاهرة 1953
4. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربية، القاهرة 1371هـ - 1953 م
5. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 139هـ 1974م
6. في أصول النحو العربي، السعيد شنوفة، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة
7. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، ط1 1976 م
8. الكتاب لأبي بشر محمد بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، طبعة بولاق الأولى القاهرة، 1361هـ مطبعة دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون، 1385هـ 1966م

9. مختار الصحاح، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، دائرة المهاجم في مكتبة لبنان، بيروت 1995
10. مسند سنن الترمذي
11. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، بيروت قصر الكتاب البلدية دار الثقافة الجزائر.